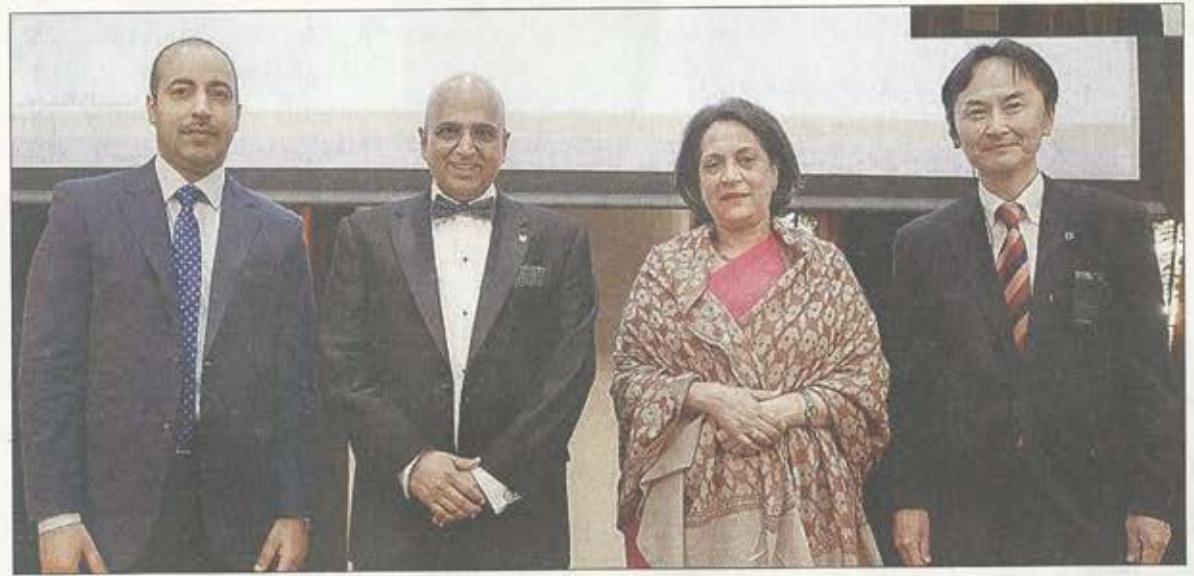


خلال ندوة حول فرص الاستثمار شهدتها طوكيو

35.3 مليار دولار حجم التجارة بين قطر واليابان في 2014



د سيتارامان وعدد من المسؤولين

شركة قطر غاز لشراء 1 مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال اعتباراً من عام 2012. وفي شهر أغسطس من عام 2013، تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن وشركة قطر للبترول بشان تطوير قطاع النفط والغاز. خلال نفس الشهر، تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى بين شركة تشيبودا وشركة قطر للبترول بشان قبول المتدربين لأغراض تطوير قطاع النفط والغاز. فيما يتعلق بالقطاع غير الهيدروكربوني، قال الدكتور ر. سيتارامان: "بدأت قطر واليابان علاقاتهما الرسمية في عام 1972. وتم إنشاء الصندوق القطري الياباني بقيمة 100 مليون دولار أمريكي بغرض إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلازل والتsunami التي ضربت شرق اليابان في شهر مارس من عام 2011. وهناك أكثر من 40 شركة يابانية تعمل في قطر، مثل شركة إيتوشو وشركة نيسشو إيهواي. وسوف تشارك شركة ميتسوبيشي وشركة هيتشاشي اليابانية في إنشاء محطة راس أبو فنطاس (21) لتحلية مياه البحر في قطر. ومن المتوقع طرح مشاريع بقيمة تزيد عن 31 مليار دولار أمريكي في قطر خلال عام 2015 وبإمكان الشركات اليابانية البحث عن فرص في مثل هذه المشاريع. ويمكن لقطر الاستفادة من الشركات الهندسية والإنشائية اليابانية في قطاع الطاقة من خلال تقنيات البناء الخضراء لديهم والتصميمات الموفقة للطاقة. وفي شهر ديسمبر من عام 2014، اتفقت قطر واليابان على مضمون اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل".

اتفاقية مع أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم شركة قطر غاز لشراء 500,000 طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 سنة اعتباراً من يناير 2013. هذا بالإضافة إلى وجود اتفاقية بالفعل لتوريد 290,000 طن سنويًا لمدة 23 سنة من عام 1999 إلى عام 2021 والتي تم توقيعها مع قطر غاز.3 وناتي هذه الخطوة مع زيادة مشتريات الشركة من الغاز الطبيعي المسال من قطر لسد فجوة الطاقة النحوية التي حدثت من الصدد: قطر هي ثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي المسال إلى اليابان وثالث أكبر مورّد للنفط، وفي عام 2012، وقعت شركة الكهربائية اليابانية كهربائي للطاقة الكهربائية اليابانية

سيtarامان: تعزيز جسور الصداقة والتعاون بين البلدين

مصرف قطر المركزي من العملات الأجنبية

أكثر من 40 مليار دولار، ويمتلك صندوق الثروة السيادية، جهاز قطر للاستثمار، فائضاً يبلغ حوالي 160 مليار دولار. هذا وسيظل معدل الإنفاق الحكومي دون تغيير لتشجيع التنمية الاقتصادية وتعزيز القطاع غير الهيدروكربوني في قطر. وبالتالي من المتوقع أن تستمر المخصصات المالية المحددة للصحة والتعليم ومشاريع البنية التحتية دون تعديل. وبإمكان القطاع الخاص أن يلعب دوراً رئيسياً في تنمية الصناعات غير الهيدروكربونية في قطر. وتحتل قطر المرتبة السادسة عشرة في تقرير التنافسية العالمية لعامي 2014/2015، الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي. وقامت الحكومة القطرية بتمديد العطل بالموازنة العامة حتى 31 ديسمبر على أساس ما يعادل تسعة أشهر من موازنة السنة المالية نفسها على أن تبدأ الموازنة الجديدة للعام المالي 2016 من شهر يناير 2016. ومن المتوقع كذلك أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3,7% في عام 2016. ومن المتوقع كذلك أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3,6% في عام 2015 وبنسبة 3,3% في عام 2016. ويتوقع أن يشهد الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 0,6% في عام 2015 وبنسبة 0,8% في عام 2016. وينتظر معدل النمو السنوي المتوقع لمنطقة اليورو 1,2% في عام 2015 و1,4% في عام 2016. وقد تم تعديل معدل النمو في المملكة المتحدة لعام 2014 إلى 2,7% وإلى 2,6% في عام 2015 و2,4% في عام 2016. وهذا لا تزال هناك مخاوف متعلقة بالركود والتضخم في منطقة اليورو واليابان.

وفيما يتعلق بالاقتصاد القطري، قال الدكتور ر. سيتارامان: "من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد القطري إلى 7% هذا العام، ويبلغ احتياطي استضاف بنك الدولة جلسة لتبادل المعرفة في 3 أبريل الجاري تدور حول "فرص الاستثمار في قطر" في فندق مندرین أوريينتال بالعاصمة اليابانية طوكيو. وشارك في الندوة عدداً من كبار الشخصيات من بينهم السيد حسن الحميدي، السكرتير الثاني في سفارة قطر لدى اليابان، وسعادة السيدة دببا غوبالان وادوا، سفيرة الهند بالدوحة بالإضافة إلى عدد من ممثلي الشركات اليابانية الكبرى ومن لديهم علاقات بدولة قطر.

وتحذر الدكتور ر. سيتارامان الضوء على الاقتصاديات العالمية قائلاً: "وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يناير 2015، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,5% في عام 2015 وبنسبة 3,7% في عام 2016. ومن المتوقع كذلك أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3,6% في عام 2015 وبنسبة 3,3% في عام 2016. ويتوقع أن يشهد الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 0,6% في عام 2015 وبنسبة 0,8% في عام 2016. وينتظر معدل النمو السنوي المتوقع لمنطقة اليورو 1,2% في عام 2015 و1,4% في عام 2016. وقد تم تعديل معدل النمو في المملكة المتحدة لعام 2014 إلى 2,7% وإلى 2,6% في عام 2015 و2,4% في عام 2016. وهذا لا تزال هناك مخاوف متعلقة بالركود والتضخم في منطقة اليورو واليابان".

وفيما يتعلق بالاقتصاد القطري، قال الدكتور ر. سيتارامان: "من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد القطري إلى 7% هذا العام، ويبلغ احتياطي

الدوحة - الشرق